المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 24 المسلسل : 6

ملف صحفي

مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم

٩ مليارات ٦سنوات ٤ برامج

لعل من المناسب أن يكون يوم الاثنين ٢٤ محرم ١٤٢٨هـ الذي وافق فيه مجلس الوزراء على مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم يومًا وطنيًا محفوظًا في ذاكرة السعوديين جمعيًا. فالذي تؤكده تجارب التنمية العالمية وخططها الاستراتيجية أن ارتفاع المستوى التعليمي للمواطن يترتب عليه ارتفاع في كافة مستويات حياته الاقتصادية والاجتماعية والصحية.. مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نهضة وطنية شاملة.

وأيًا كانت الإرهاصات التي دفعت بمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم للظهور على سطح التنفيذ، فإن المتابعة الدورية (السنوية) المباشرة التي سيحظى بها طوال مدة تنفيذه (ست سنوات) من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفظهما الله، والميزانية الضخمة المقدرة بتسعة مليارات ريال التي سيظفر بها - سوف تجعله -نأمل- نقلة نوعية في تاريخ التعليم السعودي، وتغييرًا نحو الأفضل في مسيرته الممتدة.

لا نخفي سرًا حين نقول إننا حين قررنا بسط مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم على صفحات المعرفة بملف مستقل كنا على يقين أننا سوف نستبق الكثير من التفصيلات والتوضيحات الرسمية حول آلية تنفيذ برامجه الأربعة الرئيسية (تطوير المناهج التعليمية، إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، تحسين البيئة التربوية، النشاط اللاصفي). هذه الأسبقية دفعتنا إلى استخلاص طموحات وخبرات ومقترحات نخبة من التربويين والمختصين آملين أن تحمل تلك الرؤى شموعًا وإضاءات لسالكي طريق التنمية التعليمية عبر بوابة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، أو تلويحة مرشدة لهم إلى مسارات التغيير الحقيقية. المعرفة

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 24 المسلسل : 6

الملف

تطوير التعليم

لا صلاح إلا بالإصلاح

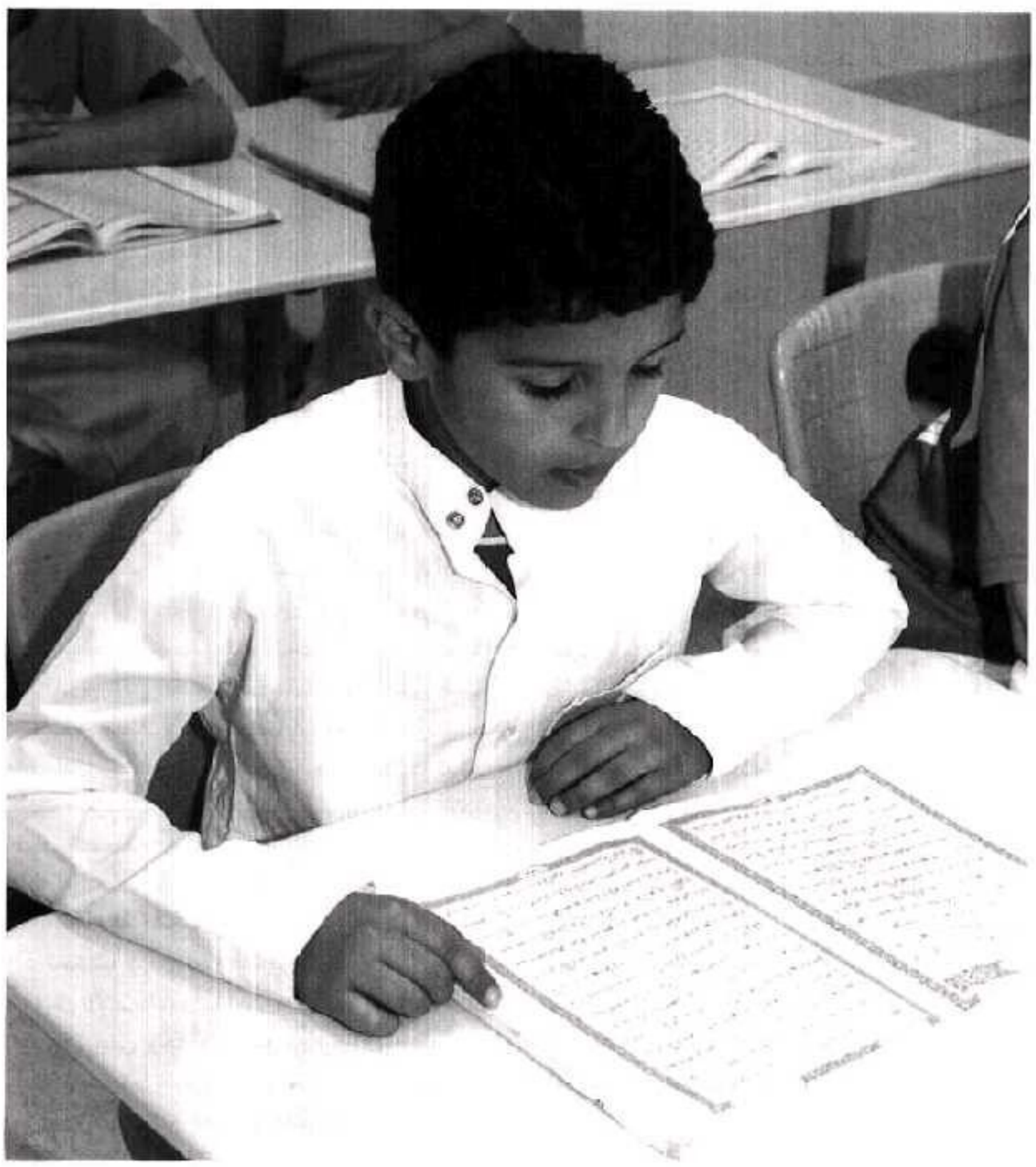

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 25 المسلسل : 6

د. خالد إبراهيم العواد* . الرياض

تعليمنا فاشل! معلمونا مقصرون! طلابنا مخفقون! مدارسنا ليست مدارس! مسؤولو التعليم قاصرون ومقصرون! كلمات تتكرر في كل محفل رسمي ولقاء اجتماعي، يطرحها الكثير بوعي وبدون وعي (يدافع ضدها تربويون ومعلمون). الطالب يشتكي، المعلم يتذمر، مدير المدرسة يتضجر، ولي أمر الطالب منزعج، مسؤول التعليم غيرراض، قطاع التعليم يهاجم، الجامعات تعاقب، المسؤول الحكومي يتحفظ.. الجميع غيرراض لا مقدم الخدمة ولا مستقبلها. إذا لابد من خلل في الواقع، فاين يكمن يا ترى؟!

قضية تطرح (بالمناسبة في كل بلاد الدنيا شرقها وغربها شمالها وجنوبها) وهي اخلال بين التوقعات والواقعات، بين التطلعات والمخرجات وستبقى (والله أعلم) إلى أمد طويل، لكن كيف نتعامل معها؟

قانون اللعبة يقول: أولا: العدل والانصاف وعدم الحديث إلا بمعلومة صحيحة ودقيقة. ثانيًا: الدعم والموازرة والحماية مع المراقبة والتقويم. ثالثًا: الإصلاح والتطوير والتعديل دون مجاملة.

إذا اتفقنا على هذا القانون أمكن أن تصعد مركب الإصلاح والتطوير. أما إذا تخاصمنا فمن يضمن وصول السفينة إلى بر الأمان وجنة التقدم؟!

في الأسطر القادمة (التي ستكون قاصره حتمًا) لضيق المساحة أمام موضوع اثقل الساحه واختصم حوله أهل العقل والسماحة. سأتناول الموضوع بطريقة التساؤلات الصريحة والاستفهامات المباشرة والتلميحات الخاطفة والمناقشات الهادئة والإجابات الطامحة، ناشدًا الله عز وجل في المعالجة والاستخلاصات النافعة.

في البداية أجزم أن القائمين على مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد يحملون هم كل مواطن وتربوي ويطمحون لأن يكون هذا المشروع العملاق قارب نجاة لإصلاح تعليمنا الذي سوف يكون - بإذن الله - دافعًا لسفينة التنمية العملاقة لبلادنا أعزها الله. وأقطع أن النخبة التي تقود (فنيًا) فريق العمل بقيادة رجل نبيل هو صاحب السمو الصديق الأمير خالد بن مقرن آل سعود تمتلك القدرة العلمية والخبرة الفنية والحس الوطني والهمة العالية لتحقيق الطموحات وإصلاح الفجوات. كما انني اثق بأن لديهم منهجية علمية وتخطيطا فنيًا والتزامًا مهنيًا بأن يديروا عملاً كبيرًا كهذا الذي هم بصدده.

وجزمًا فإن الطرق كثيرة والمنهجيات مختلفة للتعامل مع هذا المشروع العملاق. إلا أنه علينا أن نركز على أهمية الانطلاقة وتوازن البداية وتقديم التساؤلات وإثارة المناقشات واقتراح الإجراءات، وهو ما سأطرحه في الأسطر التالية:

السؤال الكبير: هل نحن بحاجة لتطوير التعليم أم إصلاحه؟

أعلم أنها قضية جدلية ونسبية وينتهي أي منهما بتغيير الواقع، ولكن بالنسبة لي هو «الإصلاح» لما له من إيماءات نفسية ودلالات واقعية ومعالجات منهجية خاصة. في بداية هذا المقال طرحت أن الجميع غير راضٍ عن التعليم الكثير يشتكي منه ومن أدائه وضعف مخرجاته! أليس الأجدر أن نرى أنها قضية ومشكلة تحتاج إلى إصلاح؟!

حسنًا، لا مشاحة في الاصطلاح (كما يقال)، المهم أن نغير من واقعنا وأن نصلح من حالنا معنى ذلك أننا يجب أن نتعامل مع فكرة «التغيير» لا «التغير» والفرق بينهما واضح، فالأول بتخطيط وتنظيم وتوفير متطلبات ووفق أولويات واشتراط التزامات. أما الاخر فهو كما يوصف (سوسيولوجيًا) تغير تلقائي نقل فيه الإرادة ويكاد ينعدم فيه التخطيط. والتغيير الذي هو مطلبنا هنا يمر بمراحل منها الواقع وبعدها إحداث التغيير. ويجب على المخططين والمصلحين ورواد التغيير أن يعلموا مراحل التغيير وفقهه، ويحددوا بذلك المرحلة التي يقع فيها موضوع التغيير (التعليم هنا) ليعرف

* عضو مجلس الشورى، رئيس دار مسارات للدراسات والتطوير.

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 26 المسلسل : 6

الملف

ما قبله (وهو رصيد الانطلاق) وواقعه (وهو حالة التعليم) وما بعده (وهو مراحل الإصلاح والتغيير).

المراحل تقريبًا هي:

- مرحلة وجود الإشكال والمشكلات (أي مرحلة الأزمة).
- مرحلة الشعور بأن هناك مشكلة (فلن ننتقل لمرحلة بعدها إلا بهذا الشعور).
- مرحلة البحث عن حل للإشكالات فلن ننتقل لمرحلة بعدها إلا ببحث عن المخارج لأزمتنا).
- مرحلة اختيار طرق المعالجة (وهي في حالتنا هذه مشروع خادم الحرمين لإصلاح التعليم).
- مرحلة إجراء التغيير (وتحمل كل تبعاته ومتطلباته)
- مرحلة جني الثمار.

وقطعًا لا يمكن القفز على المراحل لكن يمكن اختصارها.

وفي حالة الدراسة هنا (التعليم في المملكة) أرى أننا تجاوزنا الأولى والثانية والثالثة ونقع في الرابعة (اختيار طريق المعالجة والإصلاح)، وهي أهم وأخطر مرحلة وهي التي نجحت دول كثيرة عندما وفقت فيها وتخلفت دول كثيرة عندما عجزت عن صياغتها. إذًا ما المطلوب لنكون مثل الصنف الأول من الدول. دعونا نتابع:

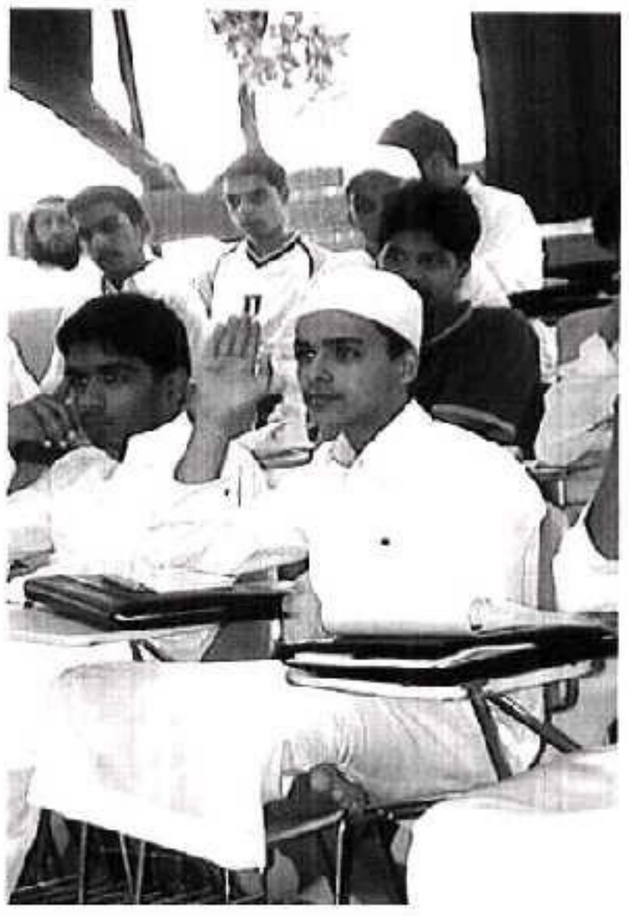

هل يمكن التطوير والإصلاح بدون تخطيط؟ وأي نوع من التخطيط يناسبنا؟ وكيف يكون التخطيط؟

سؤال لا يقل أهمية عن سابقه، ولا عجب إن كانت الإجابة «نعم» ومباشرة فهي «نعم، لابد من التخطيط من أجل الإصلاح والتطوير...» والتحدي هنا ما هو نوع التخطيط ومدى توافر متطلباته ودرجة الالتزام به؟

سمعنا كثيرًا عن التخطيط واكتشفنا بعد ذلك أنه «تخبيط»! التخطيط هو السهل الممتنع، فتستطيع أن تكتب مجلدات وخططًا وبرامج وأفكارًا، لكن هل توافرت فيها شروط التخطيط السليم (والتي منها توافر رؤية مشتركة لجميع العاملين والمتعاملين والمعنيين والمؤثرين والمتأثرين بالتعليم)؟ كما يجب أن تكون الرؤية والخطة والبرامج واقعية قابلة للتطبيق مناسبة للمرحلة وقابلة للقياس.

حسنًا، لو توفر لنا كل هذا فهل يكفي؟ بالطبع لا وألف لا... إذ لابد من توافر القائمين على التخطيط والمنفذين لبرامجه والمقيمين لنواتجه، هم نفر من الاحترافيين العارفين كيف يخططون وكيف ينفذون وكيف يقيسون.

تفكير استراتيجي

لنفرض أننا أعددنا الخطط ووفرنا المخططين والمنفذين هل يكفي ذلك؟ يزعم كاتب هذه السطور أن أهم عنصر في التخطيط وبالذات التخطيط الاستراتيجي هو إنسان التخطيط ومنفذه، وأهم ما في هذا الإنسان عقله وتفكيره، وأهم ما في تفكيره أن يفكر بطريقة استراتيجية. إذًا لزم على القائمين على مشروع تطوير التعليم هنا أن يعتنوا بالتفكير الاستراتيجي، فلن ينجح التخطيط الاستراتيجي لدى من لا يفكر تفكيرًا استراتيجيًا والذي يعني ببساطة: اختيار أنسب الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الأكثر مناسبة لنجاح العمل، بمعنى آخر هو:

التفكير غير التقليدي الذي:

- ينظر للأمور من زوايا مختلفة.
- يمتلك بوصلة التفكير.
- يعالج بطريقة السيناريوهات.
- منتظم ومنظم.
- واسع الخيال.
- من الكل للجزء ومن الجزء للصورة الكلية.
- الناقد والمصحح.

عرفه البعض بسؤال محوري هو: هل نحن نقوم بالشيء الصحيح؟

والجواب هو أن نكون قادرين على الخيال المستقبلي

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 27 المسلسل : 6

ومستوعبين للبيئة الداخلية والخارجية (للمؤسسة) والمستفيدين وان نكون مبدعين غير تقليديين.

أرى أن يكون على هذا الحال كل من له علاقة بمشروع تطوير التعليم (موضوع الورقة) ولا يستثنى من ذلك قيادات المشروع. فعليهم فحص أسلوب عملهم ومنهجياتهم في تناول الموضوع فإن كان مطابقًا لقاعدة التفكير الاستراتيجي فالحمد لله وإن كان غير ذلك فلابد من المراجعة. وكلمة أقولها بملء فمي «الإبداع هو الخروج عن المألوف» وادعو إخواني في المشروع إلى عدم الركون للأوضاع السائدة المألوفة المعيقة التي وقفت كثيرًا أمام التطوير والتحديث. وكلمة أخرى أصرخ بها «الشجاعة.. الشجاعة» في اتخاذ القرارات (طبعًا المدروسة). وقديمًا قيل «وفاز باللذة الجسور».

من أين نبدأ؟

هنا التحدي الحقيقي. والمنطق يقول إن كانت بدايتك سليمة (أي في وقتها المناسب وبطريقتها الملائمة وبمتطلباتها اللازمة) تصل بإذن الله إلى قرارك كما خططت وتطلعت.

من خلال تجربتي التربوية واستقرائي لكثير من تجارب التعليم العالمية وجدت أن هناك طريقتين يجب أن يسار فيهما:

❖ الإصلاح العاجل وسد الفجوات وإزالة المشكلات، ومن ذلك أرى:

- تقويم كافة المعلمين وتحديد مستوياتهم التربوية والفنية والعلمية والشخصية.. فمن كان غير صالح لهذه المهنة وجب إبعاده فورًا (طبعًا بالطرق الإنسانية والقانونية كأن يحول إلى عمل إداري آخر) ومجموعة أخرى يحدد فيها الخلل وتخضع لبرامج تدريب وتعطى فرصًا للإصلاح. فمن تطور وتحسن يستمر، ومن عجز يبعد كذلك عن مهنة التعليم وهذا ما حصل في جل التجارب العالمية الناجحة.
- يفعل الشيء ذاته مع مديري المدارس والمشرفين، وبعد ذلك يبقى المجتمع التربوي ليكون من فيه القادرون على مسؤوليته.
- مراجعة الخطط الدراسية وتوزيع الحصص والمواد وإصلاح الكتب المدرسية فورًا.

وغير ذلك مما لا يخفى على قيادات هذا المشروع ويحدد لذلك مدة لا تزيد على ثلاثة أعوام.

❖ الإصلاح الشامل للتعليم:

- ويحتاج ذلك إلى خطة ورؤية وبرامج. وأقترح عقد مؤتمر وطني لتطوير التعليم قد يتبع بعدد كبير من ورش العمل.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة وأفضل الممارسات ثم تجمع لتشكل مشروع التطوير.
- التركيز على المدرسة والتمدرس فلن يكون هناك تطوير بدون أن تكون المدرسة هي محور عملية الإصلاح وأن تتحول إلى مؤسسة منتجة ومربية وتحدد لها المعايير والمواصفات، ثم تمنح الاستقلال النسبي وتتابع وتحاسب. وهنا أرى أن ننقل المدرسة من مفهوم أنها دائرة حكومية فيها مجموعة من الموظفين إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. أي مملوكة للمجتمعات المحلية وللعاملين فيها.

وبعد.. فهل لهذا المشروع أن ينجح؟

سؤال خطير ومهم وجوابه «نعم» و«لا»!

«نعم» إذا:

- حددنا الرؤية ورسمنا الطريق (بالتخطيط) وعينا علاماته.
- أبدعنا وخرجنا عن النمطية والتقليدية في المعالجات.
- اعتنينا بمادة التطوير «الإنسان» وصانعه وركزنا على قدراته العقلية ومهاراته الفنية.
- تعلمنا من تجارب الآخرين واقتبسنا من أفضل الممارسات.
- امتلكنا الشجاعة (دون تهور).
- أشركنا ذوي العلاقة (معلم، طالب، قيادات تربوية، رجال أعمال، قادة فكر... إلخ).
- منحنا الثقة للجهاز القائم على التطوير وراقبناه وتدخلنا إذا حاد عن الطريق.
- لم نستعجل قطف الثمار فالتعليم ليس بناية تشيد ولا طريقًا يعبد ولا جهازًا يشترى.
- وفرنا كافة المتطلبات (أقول) كافة المتطلبات التشريعية والمالية والبشرية.
- وأشياء كثيرة أخرى.

لكن سيكون «لا» (لا سمح الله) إذا اختل ما ذكر أعلاه.

أيها السادة قادة البلاد علماؤها وعامتها وخاصتها ومربوها لا يوجد خيار أن نلحق بركب التقدم والتطوير إلا إذا اعتنينا بالتعليم، ولن يتطور التعليم إلا إذا التزم الجميع بتطويره وتحملوا تبعات الإصلاح وإجراء العمليات الجراحية الموجعة ومن ينشد الجودة لابد أن يمنحها.

ختام قولي.. إن هذه أفكار عاجلة وخواطر شاردة وطموحات تربوي محمل بالهموم. أتمنى أن يكون لها صدى عند ذوي الحل والعقد في هذا المشروع الذي يجب ألا تفوت الفرصة في جعله مشروعًا ناجحًا. ■